عمـــر

الزمالة الفخرية من اكاديميةالفنون المصرية بعد أن ساهمت بقدر عظيم في أن يجمع الحب بين السادة الاميركيين .. وحكام مصر

أخطـــر مشاكل الشرق الاوســـط

وقعت اجهزة الاعلام المصرية الرسمية (صحف ـ اذاعة ـ تليفزيون) على مادة خصبة مشوقة تشغل بها وقت وتفكير الجمهور المصري .

فقد غضب الفنان المصري عبد الحليم حافظ على جمهوره اثناء حفل غنائي ووجه اليه عبارات قاسية . وقيل ان اعصاب الفنان المرهقة لم تتحمل مقاطعة الجمهور الصاخب له اثناء الغناء .

وعلى الفور ، اجريت المناقشات المستفيضة وعقدت الندوات الموسعة في الاذاعةوالتليفزيون.. وامتلأت اعمدة الصحف لدراسة هذه الواقعة والتعليق عليها . فهناك من يلقي اللوم على عبد الحليم حافظ ، وهناك من يتحدث عن « هبوط » مستوى الجمهور وتدهور ذوقه الفني ، وهناك من يتحدث عنمؤامرةدبرتها الفنانة « وردة الجزائرية» لتخريب حفل منافسها .. الخ .. الخ .

وانتقل محور الصراع الفكري الى مسألة اخرى يبدو انها تتصل بالقضية الاولى الرئيسية .. وهي : هل يجوز ان تقدم « وردة الجزائرية » على تقبيل زوجها الملحن الذي كان يقود الفرقة الموسيقية اثناء تأديتها لاغنيتها في حفل عام تنقله شاشة التليفزيون ؟ أم ان الفنانة تجاوزت – بهذا التصرف – حدود اللياقة ؟

ازاء عنفالمناقشات وحماسالمتناقشين.. كاد الجمهور المصري يقتنع بان « خناقة » عبد الحليم حافظ مع جمهوره .. وقبلة « وردة » لزوجها هي أخطر مشاكل الشرق الاوسط ! طبعا .. بعد مباريات كرة القدم بين النادي الاهلي ونادي الزمالك !

نشـــاط الوزير لا يرضي الجمهور !

تولى الدكتور جمال العطيفي منصب وزير الاعلام والثقافة .. مؤخرا . وبدا الوزير متلهفا على النهوض بالوزارة بعد سنوات من الانحطاط .

بيرل بيلي

وخاصة في عهدي عبد القادر حاتم ويوسف السباعي . وتفاءل بعض « ذوي النوايا الطيبة » بهذا الوزير ، وحذفوا من ذاكرتهم انه أستهل حياته العملية بتولي منصب رئيس نيابة الصحافة في عهد الملك فاروق .. وكان موظفا شديد النشاط فيقدم الصحفيين المصريين للمحاكمة بتهمة«العيب في الذات الملكية » . وكان « اصحاب النوايا الطيبة» يعرفون سر اعجابأنور السادات بالعطيفي منذ أن وضع له الاخير صياغة مشروع قانونالغاء الحراسات التي فرضها عبد الناصر على بعض كبار الاقطاعيين والرأسماليين . ورغم ذلك .. استبشروا بالوزير الجديد (!) الذي أعلن اعتزامه القيام بتغييرات شاملة ووضع برامج جديدة لتطوير الاعلام والثقافة في مصر .

وانتظر الناس تحقيق هذه الشعارات. وبالفعل.. بعد بحث عميق وتقييم جذري للاوضاع الراهنة في المجال الاعلامي والثقافي وتفهم جذور المشاكل ... قرر الوزير ان يبدأ العمل والاصلاح والثورة .. فأصدر أمرا بمنع القبلات في الافلام السينمائية واعلن أنه سيطبق الشريعة الاسلامية !

وتوجه مع لجنة الثقافة والاعلام في مجلس الشعب لمشاهدة عرض فيلم « الكرنك » لابداء رأيها في حذف مشهد الاغتصاب في الفيلم الذي تمثله « سعاد حسني » . وأجرى الوزير تحقيقا في التليفزيون حول عرض فيلم « أنا وأمي » ، لانه يسيء الى القيم الاخلاقية في المجتمع .

تصور الرجل ان سبب نفور الجمهور من رؤية الافلام وبرامج التليفزيون الهابطة هو وجودمشاهد قبلات تخدش الحياء في هذه الافلام والبرامج .

وانتظر الوزير الهمام ان يسمع دوي التصفيق وصيحات الاعجاب والاكبار ازاء هذه المنجزات – المعجزات التي حققها .

وكانت المفاجأة المذهلة المحيرة انه لم يسمع شيئا سوى استمرار الشكوى من الاسفاف والتفاهة والابتذال في برامج الاذاعة والتليفزيون والافلام السينمائية . وما زال الوزير يسأل نفسه، حتى الان ، عن سبب سخط الجماهير واشمئزازها من برامجه الفنية والاعلامية والثقافية !

سياحة وانفتاح .. أم خمور ؟

ناقش مجلس الشعب المصري مشروع قانون بحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخمرة في الاماكن العامة أو المحال العامة .. على ان يستثنى من تطبيق هذا القانون : الفنادق والمنشآت السياحية والاندية ذات الطابع السياحي . المصريون ممنوعون من تناول هذه المشروبات ، وغير المصريين مسموح لهم بتناولها !

ودخل غالبية النواب في سباق من المزايداتوقد تأكد لديهم انهم كلما شددوا الهجوم على الخمور وشاربيها .. كلما ازدادت الأصوات التي سيفوزون بها في الانتخابات القادمة .

وتم اقرار مشروع القانون مع التشديد على منع المصريين من بيع أو شراء أو تناول الخمور مع السماح ببيعها للاجانب في الاماكن السياحية .

وصدرت الصحف المصرية الرسمية في اليوم التالي تزف الى قرائها نبأ الموافقة على المشروع المذكور . ولكن .. لم تمض أربع وعشرون ساعة على هذا الحدث التاريخي .. الا وكانت صحيفة « الجمهورية » القاهرية تنشر ما يمكن اعتباره استدراكا للنبأ وتعلن على صفحتها الاولى ان موافقة مجلس الشعب على مشروع القانون ليست نهائية وانها كانت (رغم التصويت الذي تم) مجرد موافقة من حيث المبدأ !

واهتمت الصحيفة بتذكير النواب وبقية الصحف الرسمية المصرية بالمادة رقم ١٧٠ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب ، والتي تنص على أنه « لا يجوز أخذ الرأي نهائيا على مشروع القانون قبل مضي أربعة أيام ، على الاقل ، من انتهاء المداولة بشأنه » .

واوضحت الصحيفة ان النواب نسوا نصوص لائحة مجلسهم في ذروة حماسهم .

وبعدها ، بدأت تتضح صورة الموقف في مصر .

وظهر ان هناك مشكلات معقدة تعترض تنفيذ قانون حظر الخمور .. وان غرفة المحال العامة السياحية عارضت القانون .

وبينما أعلن المهندس ابراهيم نجيب وزير السياحة والطيران موافقته على القانون قائلا « طالما ان السياح لا يتأثرون بتطبيقه فاننا نرحب به لانه لن يؤثر على الحركة السياحية في البلاد » .. فقد ثارت المشكلات والتعقيدات . وهذه هي الامثلة :

● تطبيق القانون في صورته التي وضع بها غير ممكن عمليا . فالذين يدخلون المحال السياحية اما مصريون .. أو مصريون برفقتهم اجانب من ضيوف الدولة . فكيف نمنع المصريين من الجلوس مع ضيوفهم على مائدة واحدة ؟ واذا سمحنا لهم بالجلوس سويا ، فهل يستطيع أحد أن يراقب المصري طول مدة جلوسه حتى لا يتذوق أي كأس ؟

وماذا يحدث اذا رأيناه يرتشف من كأس زميله الاجنبي ؟

هل نستدعي شرطة النجدة أو نعرض انفسنا للسجن تنفيذا للقانون ؟

● في الاماكن المسماة بالسياحة ، حيث يباح تناول الخمور ، لنفترض ان شخصا يرتدي قبعة طلب زجاجة من البيرة (محظورة أيضا باعتبارها من المواد المخمرة) ، وتعمد هذا الشخص ان يتحدث مع الجرسون بلغة انكليزية تشوبهاالكنة أميركية مقعرة ومفخمة .. ثم شرب الزجاجة وخرج ... ما الذي يضمن أن هذا الشخص صاحب القبعة الذي تحدث الانكليزية بطلاقة ... لم يكن مصريا من الصعيد (!) وكل ما فعله هو انه تنكر وتسلل متظاهرا بأنه اجنبي لكي يجرعزجاجة البيرة « في ظل القانون » ؟

وهل ستأمر السلطات جميع الجارسونات بان يطلبوا من زبائنهم ابراز هوياتهم (تحقيق الشخصية) اذا طلبوا كأسا من الخمر لكي يتأكدوا من أنهم ليسوا من « الفرنجة » ؟

● اعلن المستشار برهان سعيد وكيل وزارة السياحة لشؤون الرقابة السياحية والمسؤول الاول عن تنفيذ القانون في الفنادق والمحال العامة السياحية انه لا يعرف كيف يميز بين الاجنبي والعربي والمصري ... « ثم ان البلد الان في حاجة الى مزيد من السياح لا الى تطفيشهم » !

● هناك عدد ضخم من المحال العامة السياحية اغلب روادها من المصريين الذين حرم عليهم القانون شرب الخمر . وبالنسبة للملاهي الليلية فان نشاطها كله قائم على بيع المشروبات الروحية لروادها ـ ومعظمهممن المصريين ـ وبهذه الصورة، فان هذه الملاهي لن تغطي تكاليفها وسيكون مصيرها الغلق وتشريد عمالها .

● الرسوم الجمركية على الخمور في مصر الان تصل الى ألف في المائة . وقيمة ما تستورده وزارة السياحة من مشروبات روحية في العام تبلغ ٣٠ ألف جنيه تدفع ثمنها ضرائب ورسوم جمركية قيمتها مليونان وربع مليون جنيه بالاضافة الى الارباح التجارية التي تحصلها الدولة من المحال العامة التي تقدم هذه المشروبات .

● تبلغ قيمة انتاج مصر من المشروباتالكحولية والمخمرة حوالي ١٤ مليون ونصف مليون جنيه . ويصدر من هذا الانتاج ما قيمته نحو خمسةملايين وثلاثمائة ألف جنيه ، كما يتم استيراد خمور قيمتها نحو ١٥٥ ألف جنيه . ويبلغ عدد العمال العاملين في هذه الصناعة حوالي ٦٣٢٢ عاملا بلغت أجورهم في العام الماضي حوالي مليون وستمائة ألف جنيه .

● قال محمد عبد النبي ، رئيس غرفة المحال العامة السياحية ، انه في حالة تحريم الخمور .. ستقوم سوق سوداء للخمور لشربها في البيوت التي ستتحول الى « بارات » ... الامر الذي سوف يضيع على خزانة الدولة ملايينالجنيهات !!

وفي النهاية صاح أحدهم قائلا : هذا القانون بتحريم الخمور .. ما ده الا مؤامرة ضد « الانفتاح » .

وصمت الجميع !

المهم ان عمال وفلاحي مصر لا يشربون الخمر ولا يستطيعون دفع ثمن كأس واحدة منها .. ولو كل عام !

وكل هذه المناقشات تدور وتجري بين اشخاص يعيشون في عالم اخر لا علاقة له بشعب مصر .

■■ محمد عثمان

سياحة .. وخمور .. وانفتاح؟

عبد الحليم حافظ

وردة الجزائرية

جمال العطيفي

رشاد رشدي